

وزارة القوى العاملة والهجرة

اتفاق عمل جماعي

تحت رعاية معالي السيد الأستاذ / خالد الأزهري - وزير القوى العاملة والهجرة
بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٥ تم إبرام اتفاق عمل جماعي ، بين كل من :

أولاً - مجموعة شركات صافولا للأغذية (الشركة المصرية المتحدة للسكر) ،
ويمثلها في هذا الاتفاق السيد / محمود عثمان - الرئيس التنفيذي لمجموعة صافولا للأغذية ،
والكائن مقرها في ٩ شارع المصانع - الحى السادس - المنطقة الصناعية - القاهرة .
(طرف أول)

ثانياً - اللجنة النقابية المستقلة للعاملين بالشركة ، وتمثلها كل من :
ماجد مدوح عبد الحميد الشرقاوى - أسامة عبد النعيم عبد اللطيف -
ياسر إبراهيم حجازى إبراهيم - كمال أحمد على عمر - محمد عبد القادر محمد مختار -
أحمد حسن شاذلى حسن - محمد غفيفى السيد - محمد فاروق فؤاد الدسوقي .
(طرف ثان)

نفي

في ضوء الاحترام المتبادل بين إدارة الشركة والعاملين ورغبة من الطرفين في إنهاء المشاكل المارة بينهم وتعهد العاملين بالالتزام بما جاء بقانون العمل وعدم المطالبة بأى زيادات مالية أخرى أو مزايا عينية أخرى خلال فترة الاتفاقية وهى ثلاثة سنوات باستثناء ما تقرره الدولة من أى علاوات أخرى يستحقها القطاع الخاص ، وتعهد اللجنة النقابية بالحفاظ على وسائل الإنتاج وتفعيل سبل الحوار البناء بين العاملين وإدارة الشركة ، واتباع الإجراءات التي أوجبها القانون عند المطالبة بالحقوق المنشورة لهم ، وتأكيدهم بأنه فى حالة حدوث أى توقف كلى أو جزئى يتم بمعرفة العمال فإن هذه الاتفاقية وما تحتويها من مزايا إضافية تعتبر لاغية دون الحاجة لأى إجراءات قانونية أخرى ...
وعليه فقد تم الاتفاق على ما يلى :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق ومكملاً لكافحة بنوده .

(البند الثاني)

يتم استئناف العمل بالشركة ومصانعها فور التوقيع على هذه الاتفاقية .

(البند الثالث)

يلتزم الطرف الأول برفع قيمة الوجبة الغذائية لجميع العاملين بالمصنع عن أيام العمل الفعلية بمبلغ ٤٠٠ جنيه شهرياً (أربعين ألف جنيه فقط) .

(البند الرابع)

يلتزم الطرف الأول بصرف بدل مخاطر للعاملين بالمصنع وفقاً لكشف مستويات المخاطر المرفق بهذه الاتفاقية والموقع من الطرفين :

المستوى الأول : ٣٠٠ جنيه شهرياً .

المستوى الثاني : ٢٠٠ جنيه شهرياً .

المستوى الثالث : ١٠٠ جنيه شهرياً .

على أن يتم الصرف بأثر رجعي اعتباراً من ٢٠١٢/٣/١ دفعة واحدة باستثناء شهر يوليو ٢٠١٢ الذي تم وقف العمل فيه تماماً .

(البند الخامس)

يلتزم الطرف الأول بصرف بدل ورادي قدره ٥٠٠ جنيه شهرياً (خمسين ألف جنيه لا غير) لكافحة العاملين بنظام الورادي عن أيام العمل الفعلية .

(البند السادس)

يلتزم الطرف الأول بزيادة الأجر الأساسي لجميع العاملين المعينين بالمستوى الوظيفي SL & GW بالمصنع خلال عامى ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ بمبلغ ٥٠٠ جنيه شهرياً (خمسين ألف جنيه) اعتباراً من شهر مارس ٢٠١٢ وقد تم صرف هذه الزيادة بالفعل وتلتزم الشركة باستمرار صرف هذه الزيادة .

(البند السابع)

تلتزم الشركة بصرف حصة العاملين في الأرباح السنوية الموزعة في حالة تحقيقها طبقاً للقوانين المنظمة لهذا .

(البند الثامن)

يلتزم الطرف الأول برد ما تم خصمته بالزيادة لصالح ضرائب الدخل والتي تم استقطاعها من العاملين (إن وجدت) بعد أن تستهنى مصلحة الضرائب من الفحص الضريبي وفقاً للجدول الزمني الذي تحدده بمعرفتها .

(البند التاسع)

يقوم الطرف الأول بصرف حافز إنتاج بنسبة تصل إلى (٢٥٪) من الأجر الأساسي شهرياً طبقاً لما يتم تحقيقه من خطة الإنتاج للعاملين بالمستوى الوظيفي ML & SL & GW بالمصنع وذلك اعتباراً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية (خطة الإنتاج مرفقة والموقع عليها من الطرفين والصادرة في ضوء الطاقة الإنتاجية الحالية المقررة في المرفق) .

(البند العاشر)

اتفق وأقر أطراف هذه الاتفاقية على أحقيبة الطرف الأول في إلغاء كافة المزايا الواردة في بنود هذه الاتفاقية في حالة قيام العاملين أو اللجنة النقابية بالشركة بالتوقف عن العمل سواءً توقفاً كلياً أو جزئياً أو الدعوى إليه خلال سريان هذه الاتفاقية بقصد الحصول على مزايا أو مطالبات أو الإضرار بمصالح الشركة وهذا حق ثابت للطرف الأول ومتافق عليه مع الطرف الثاني ، فضلاً عن أحقيبة الشركة في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها

بقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

(البند الحادى عشر)

تلتزم اللجنة النقابية للعاملين بالشركة بعدم عرض أية طلبات أو مطالبات مادية أو مزايا عينية أو منح أخرى غير الواردة بهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات على الأقل مدة سريان هذه الاتفاقية ما عدا ما نص عليه قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وما تقررها الدولة من أي زيادات يستحقها العاملون بالقطاع الخاص .

(البند الثاني عشر)

تحرر هذا الاتفاق من خمس نسخ ، لكل طرف نسخة ، وباقى النسخ تودع بالإدارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة الجماعية بوزارة القوى العاملة والهجرة لاتخاذ إجراءات النشر والقيد والإيداع وفقاً لأحكام قانون العمل الصادر برقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

(الطرف الثاني)

اللجنة النقابية المستقلة للعاملين بالشركة

ماجد ممدوح عبد الحميد الشرقاوى

أسامة عبد المنعم عبد اللطيف

ياسر إبراهيم حجازى إبراهيم

كمال أحمد على عمر

محمد عبد القادر محمد مختار

أحمد حسن شاذلى حسن

محمد عفيفى السيد

محمد فاروق فؤاد الدسوقي

(الطرف الأول)

الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد الأستاذ / محمود عثمان